HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

قراءة في الميثاق العالمي حول اللجوء

عبد العزيز لعبيدي[1]

[1] طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر الدراسات الفقهية والقضائية وحقوق الإنسان، كلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

بريد الكتروني: Aziz.labidi011@hotmail.com

تاريخ النشر: 2021/07/01م تاريخ القبول: 2021/06/28م

المستخلص

يسعى هذا البحث من جهة أولى إلى بسط الأرضية التي قام عليها الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تبناه المجتمع الدولي سنة 2018، والذي يكتسي أهمية كبيرة، ويتبين ذلك من خلال النصاب القانوني للدول التي صوتت لصالحه، والتي اقتربت إلى حد الاجماع. ومن جهة ثانية يبين بجلاء الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا الميثاق، حيث عمل المجتمع الدولي من خلال الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على محاولة حل مشكلة اللاجئين من خلال تبني مبدأ تقاسم الأعباء، والمسؤوليات بين الدول، والأعضاء لتحسين وضعية اللاجئين في العالم. ومن جهة ثالثة فقد جاء هذا الميثاق بمجموعة من الأهداف التي من المفترض أن تتحقق نتائج جد ايجابية بصفوف اللاجئين من خلال تحسين وضعيتهم المعيشية في البلدان المضيفة، عبر مبدأ التعاون الدولي من خلال تقاسم الأعباء، والمسؤوليات لمعالجة مشكلة اللاجئين على الصيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: اللجوء، ميثاق اللاجئين، الحماية، المهاجرين، النازحين.

RESEARCH ARTICLE

READ THE GLOBAL ADYTUM COMPACT

Abdelaaziz laabidi[1]

[1] A PhD candidate at the Laboratory of Jurisprudence, Judicial and Human, Rights Studies Faculty of Sharia Fez, Morocco Sidi Mohamed ben Abdellah University
Email: Aziz.labidi011@gmail.com

Published at 01/07/2021 **Accepted at 28/06/2021**

Abstract

This research aims first at showing the ground on which the international charter concerning the refugees was based and which was adopted by the international community in 2018 besides its great importance that can be seen in the quorum of the countries that voted in the favour of the charter and that almost reached the unanimity.
Secondly, the research shows clrearly the chareter' s significant value that it has as the the international community and according to what concerns the refugees, has tried to solve refugees' problem through adopting the principle of sharing the burdens and responsibilities among countries and members so as to improve the refugees' situation in the World.
Thirdly, the charter came with a set of objectives with the purpose to achieve positive results as far as refugees are concerned by improving their life conditions in the host countries through the international cooperation standard ,sharing of course burdens and responsibilities to resolve the refugees ' problem at the international level.

Key Words: Asylum, refugee charter, protection, migrants, displaced persons

مقدمة :

تعرض الإنسان قديما إلى صور مختلفة من الاضطهاد من طرف أخيه الإنسان ، السبب الذي دفعه للفرار إلى أماكن يجد فيها الأمان هربا من بطش الأقوياء وانتقامهم منه ، مما أدى إلى ظهور ما يعرف باللجوء ، فمنهم من كان يفر إلى الجبال ، أو المغارات في ذلك الوقت ، وتطور بعدها هذا اللجوء مع مرور الزمن ، خصوصا بعد ظهور المدينة ، وضرورة نجدة المظلومين[1].

وقديما كانت الجماعات تنظر إلى الشخص الأجنبي كما لو كان مقدسا، فكانت تحميه، وقد شعر الحكام في تلك العصور بوجود واجب أخلاقي يقضي بحماية اللاجئين، كما اعتبروا تسليم اللاجئ إلى جماعة أخرى عملا منافيا للكرامة، والشرف[2] .

ولم يتم النظر في قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوى الدولي ، إلا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وتحديدا عندما ظهرت إلى الوجود عصبة الأمم ، ومند ذلك الوقت كان التصدي لمشكلة اللجوء يسير ببطء وبصورة متقطعة ، واستمر الوضع حتى أدرك المجتمع الدولي ضرورة إنشاء شبكة من المؤسسات ، والنظم القانونية التي تهدف إلى توفير الحماية الدولية لمشاكل اللاجئين ، والتعامل معها بطريقة شاملة ، حيث تعتبر اتفاقية 1951 نقطة التحول في إنشاء شبكة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية)، وتبنى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين ، حيث شكل ذلك اطارا قانونيا يهدف إلى حماية اللاجئين وفقا للمعايير الدولية[3].

وفي 19 دجنبر 2016 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين ، وتعرف هذه الالتزامات بإعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين ، ويؤكد اعلان نيويورك مجددا أهمية النظام الدولي للاجئين ، ويمثل التزاما من الدول الأعضاء بتقوية ، وتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم ، كما يمهد الطريق لاعتماد ميثاقين عالميين جديدين في سنة 2018 الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ، والميثاق العالمي من أجل الهجرة أمنة والمنظمة.

واستجابة لما مهد له ميثاق نيويورك 2016 في تبني ميثاق عالمي حول اللجوء ، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاقا عالميا بشأن اللاجئين في 17 ديسمبر 2018 ، وذلك بعد عامين من المشاورات المكثفة التي قادتها المفوضية مع الدول الأعضاء ، والمنظمات الدولية ،واللاجئين والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والخبراء ، ويشير مصطلح الميثاق إلى اتفاق غير ملزم قانونيا ، لكنه ينطوي بالإجماع على الاجراءات السياسية

[1] فاطمة الزهراء بومعزة ،الحماية الدولية للاجئين رسالة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي وحقوق الإنسان ، جماعة محمد خيضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ،2015-2016 ،ص:1

[2] برهان أمر الله ، حق اللجوء السياسي ، دراسة نظرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة،ص:8

[3] آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، مقال منشور في الموقع الالكتروني www aches org ص:1 ،تاريخ الاطلاع 2021/05/08

الملموسة التي تتخذها الدول الأعضاء ، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لتحسين الطريقة التي يستجيب فيها المجتمع الدولي للجوء.[4]

بناء على كل ما سبق فإن الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تبناه المجتمع الدولي سنة 2018 ، يكتسي أهمية كبيرة ، ويتبين ذلك من خلال النصاب القانوني للدول[5]التي صوتت لصالحه ، والتي اقتربت من الاجماع ، وهذا ما يبين بجلاء الأهمية الكبيرة التي يكتسبها ، بالإضافة إلى كونه جاء بمجموعة من الأهداف التي من المفترض أن تتحقق نتائج جد ايجابية بصفوف اللاجئين من خلال تحسين وضعيتهم المعيشية في البلدان المضيفة ، بل الأكثر من ذلك تبنى هذا الميثاق مبدأ التعاون الدولي من خلال تقاسم الأعباء ، والمسؤوليات لمعالجة مشكلة اللاجئين على الصيد الدولي.

بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها موضوع الميثاق العالمي حول اللجوء ، كان لابد من الوقوف عليه من خلال الاشكالية المحورية التي يطرحها والمتمثلة في ما يلي : إلى أي حد استطاع الميثاق العالمي حول اللجوء توفير الحماية اللازمة للاجئين ؟ وكذا الاجابة عن الاسئلة الفرعية المتفرعة عن هذه الاشكالية والتي تشمل ما يلي : ما هو السياق التاريخي للميثاق العالمي حول اللجوء ؟ وما هي أهدافه ؟ وما هي قواعد عمل هذا الميثاق ؟ وما هي العيوب التي تخللته؟

ولمقاربة هذه الاشكالية المطروحة ، والإجابة على الاسئلة المحورية سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى شقين على الشكل التالي:

أولا : الاطار العام للميثاق العاملي حول اللجوء لسنة 2018.

ثانيا : قواعد عمل الميثاق العالمي حول اللجوء وعيوبه.

أولا : الاطار العام للميثاق العالمي حول اللجوء .

جاء هذا الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في سياق عالمي تعرف فيه وضعية اللاجئين تأزما كبيرا[6] ، حيث عمل المجتمع الدولي من خلال الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على محاولة حل مشكلة اللاجئين من خلال تبني مبدأ تقاسم الأعباء ، والمسؤوليات بين الدول ، والأعضاء لتحسين وضعية اللاجئين في العالم ، وللوقوف أكثر على هذا الميثاق ، سيتم الحديث في هذه الفقرة عن كل من السياق التاريخي للميثاق العالمي للجوء (الفقرة 1) ، ثم أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها (الفقرة 2)

---

[4] اعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين ، اجابة على أكثر الأسئلة تكرارا ، ص:7 ،منشور على الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

[5] صوت لصالح الميثاق 181 دولة ، فيما عارضت كل من الولايات المتحدة ، والمجر، وامتنعت كل من جمهورية الدومينكان واريتريا وليبيا

[6] يعيش أكثر من 60 في المائة من اللاجئين في العالم في 10 بلدان ، وغالبا ما يعيش اللاجئون في أفقر المناطق ضمن هذه البلدان ،،تقرير : اريان روميري 8 مارس 2018 منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

الفقرة الأولى : السياق التاريخي للميثاق العالمي بشأن اللاجئين لسنة 2018

اعتمدت الجمعية العامة بغالبية كبيرة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لتحسين ظروفهم على المستوى الدولي،وصادق على مشروع القرار 181 بلدا ، في حين عارضته بلدان قليلة فقط ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمجر ،وامتنعت ثلاث دول عن التصويت ، وهي الدومينيك ، واريتريا ، وليبيا ،حيث أكدت المجر أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أداة قانونية جديدة ، بينما عللت المندوبة الأمريكية قرارها بتعارض الميثاق مع نظرة إدارة الرئيس ترامب إلى السيادة الوطنية ، وأكد هذا الأخير أنه حتى في حال حصول القرار على دعم غالبية الدول ، فإن واشنطن تعارض عناصر فيه ،كالحد من إمكانية اعتقال الأشخاص الذين يريدون اللجوء إلى بلد اخر.[7]

كما تجب الاشارة هنا إلى أن الميثاق العالمي حول اللاجئين لسنة 2018 جاء في وقت أصبحت فيه الحاجة ملحة للتعامل مع الأعداد القياسية للنازحين واللاجئين ، مع وجود أكثر 68.5 مليون شخص أجبروا على النزوح من ديارهم حول العالم ، من بينهم أكثر من 25.4 مليون شخص عبروا الحدود ليكونوا في عداد اللاجئين ، ويعيش 9 من أصل 10 لاجئين في البلدان النامية التي تعتبر فيها الخدمات الأساسية كتلك المتعلقة بالصحة والتعليم مستنزفة أصلا.[8]

في ظل هذه الأوضاع كان لزاما على المجتمع الدولي ، أن يتحرك من أجل معالجة هذه المشاكل التي يعاني منها اللاجئين ، وتعتبر الاتفاقية الأممية لسنة 1951 أول اتفاقية خاصة عالجت المشاكل التي ترتبط باللاجئين من خلال التنصيص على مجموعة من الحقوق المختلفة ، السياسية والمدنية ، والاقتصادية والثقافية وغيرها ، غير أنها جعلت تطبيقها لا يطال جميع بقع العالم ، بل قيدته ببقعة جغرافية محددة في أوروبا ، أي أن هذه الاتفاقية تسري على اللاجئين المنحدرين من دول أوروبا ، وبالتالي استثناء باقي اللاجئين من تطبيق هذه الاتفاقية ، بالإضافة إلى هذا القيد الجغرافي ، أضافت الاتفاقية قيدا آخرا ، وهو أحداث وقعت في اوروبا في 1 يناير 1951[9] ، ولكن في سنة 1967 جاء البروتوكول المرفق بالاتفاقية ، وعمل على إزالة القيدين الجغرافي والزماني في تطبيق الاتفاقية.[10]

---

[7] قال المفوض السامي الأممي اشؤون اللاجئين فليبيو غراندي أنه يعتقد أن واشنطن ورغم تصويتها ضد الميثاق ، فإن توفيرها على مساهمة مالية للمفوضية بتاريخها خلال هذه السنة يدل على مساندتها ألمتواصلة ، وأضاف هذا لا يعني أن الحوار ليس معقدا كما كان دائما مع الادارات السابقة ، وما يزال معقدا الان حول إعادة التوطين ومسألة الحدود ، لكنني أعتقد بوجود مساندة أساسية من قبيل الولايات المتحدة ' ، منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

[8] دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن اللاجئين، وتلتزم باستجابة أكثر فعالية وإنصافا، مقال منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www aches org

[9] الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951

[10] حيث عمل على حذف عبارة " نتيجة لأحداث وقعت قبل في يناير 1951 " وتغيرها بعبارة "نتيجة مثل هذه الأحداث " كما عمل البروتوكول على توسع دائرة الأشخاص الذين يعتبرن لاجئين ، والذين لم تكن تشملهم اتفاقية 1951 ، ويعني ازالة القيد الجغرافي من دائرة الدول الأوروبية إلى باقي دول العالم

وعلى الرغم من هذه الجهود الدولية في مجال تحسين وضعية اللاجئين ، فّإن مشكلة اللاجئين ازدادت تعقيدا في الأواني الاخيرة ، ففي بداية سنة 2018 كان هناك حوالي 68.5 مليون نازح قسري بما في ذلك 24 25.4 مليون لاجئ ، و 3.1 مليون طالب لجوء حول العالم تستضيف البلدان النامية الغالبية العظمى من اللاجئين الذين ترعاهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(85 من المائة) ، والأغلبية الساحقة حوالي 52 من المائة فيهم من الأطفال[11].

واليوم تستضيف عشرة بلدان فقط 60 في المائة من مجمل الأعداد اللاجئين في العالم، تركيا وحدها تستضيف 3.5 مليون لاجئ مما يجعلها الدولة الأكثر استضافة للاجئين ، وعلاوة على ذلك فإن الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم 58 في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية التي تواجه تحديات اقتصادية وإنسانية خاصة [12]، وعلى سبيل المثال بتولى عشرة مانحين حكوميين فقط (بما في ذلك الاتحاد ا الاوروبي) توفير ما يقارب 80 في المائة من تمويل المفوضية، وأكثر من ثلثي طلب إعادة التوطين المقدمة للمفوضية تذهب إلى خمسة بلدان فقط ، إن الفجوة بين احتياجات اللاجئين والعمل المطلوب للوفاء بها ، هي فجوة كبيرة ما زالت تتسع.[13]

وبالتالي فكل هذه الأوضاع التي يعيشونها اللاجئين تبين قصور الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين لسنة 1951 على معالجة هذه المشاكل الكبيرة ، وذلك راجع إلى خلوها من المبدأ المتعلق بالتعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول الأعضاء ، ولهذا السبب تم التفكير في آلية جديدة لتحسين أوضاع اللاجئين ، وهذا التفكير الذي توج بإعداد مشروع الميثاق العالمي حول اللجوء ، والذي صادقت عليه أغلبية الدول ، مما يبين الارادة القوية للمجتمع الدولي في التعاطي مع مشكلة اللاجئين ، فالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لسنة 2018 جاء ليحقق مجموعة من الأهداف الرامية بالأساس إلى تحسين أوضاع اللاجئين في جميع بقع العالم من خلال التأكيد على مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول الأعضاء.

وبعد الانتهاء من تحديد السياق التاريخي للميثاق العالمي حول اللجوء ، والذي لم يأتي بالصدفة ، وإنما في سياق عالمي كثرت فيه المشاكل التي تعترض اللاجئين في جميع بلدان العالم ، سوف يتم الانتقال للحديث عن الأهداف التي جاء من أجلها هذا الميثاق في الفقرة الموالية.

---

[11] المنتدى العالمي الخامس لرؤساء البلديات حول الحركية والهجرة والتنمية الانسانية ، مراكش في ديسمبر، 2018 ،(ملخص سياسة الميثاق العالمي حول اللاجئين ودور المدن)

[12] فحسب الاحصائيات الأخيرة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين سنة 2019 فإن البلدان الأكثر استضافة للاجئين هي : تركيا التي تستضيف حوالي 3،7 مليون لاجئ ، ثم باكستان التي تستضيف حوالي 1،4 مليون لاجئ ، ثم السودان ب 1،1 مليون لاجئ ، ثم ألمانيا ب 1،1 مليون لاجئ ، احصائيات منشورة في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

[13] الاتفاق العالمي للاجئين: كيف يختلف عن اتفاق المهاجرين ، وكيف سيساعد الناس المضطرة للفرار من بلادها ؟ أخبار الأمم المتحدة، منشور على موقع www news um org

ب أهداف الميثاق العالمي حول اللجوء سنة 2018

يمثل تحقيق التعاون الدولي حول اللجوء في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الإنساني أحد مقاصد الأمم المتحدة الأساسية المبينة في ميثاقها ، وهو ما يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول [14]، وبالمثل تقر اتفاقية 1951 بشأن اللاجئين بأن التوصل إلى حل مرضي لحالات اللاجئين لن يتحقق بمعزل عن التعاون الدولي ، إذ أن منح اللجوء قد يلقي أعباء باهضة على عاتق بلدان معينة[15]

كما يهدف الميثاق أيضا إلى معالجة توفير المزيد من الاستثمارات مع الحكومات ، والقطاع الخاص لتعزيز البنى التحتية ، وتوفير الخدمات لتعود بالنفع على اللاجئين ، والمجتمعات المستضيفة ، ويدعوا الميثاق أيضا إلى وضع سياسات وتدابير من شأنها أن تمكن اللاجئين من الوصول إلى التعليم ، وعيش حياة منتجة من خلال فقرة وجودهم خارج أوطانهم ، كما يهدف إلى معالجة التأثير البيئي الناجم عن استضافة جموع اللاجئين ، ويتضمن تعزيز استخدام الطاقة البديلة [16]

ويتوخى الاتفاق أيضا توفير المزيد من فرص إعادة التوطين من خلال لم شمل العائلات ، أو المنح الدراسية ، أو التأشيرات الإنسانية على سبيل المثال ، لكي يتمكن اللاجئون من السفر بأمان ، كما يشير الاتفاق إلى أن العودة الطوعية للاجئين بأمان وكرامة تبقى الحل الأمثل في غالبية أوضاع اللجوء ، وسيرصد الاتفاق العالمي التقدم المحرز من خلال وضع أنظمة للمتابعة بما في ذلك ' المنتدى العالمي للاجئين ' الذي يقام كل أربعة أعوام ، والذي تقدم فيه الحكومات تقاريرها، وتتعهد بمجموعة من التدابير كالتمويل والسياسات والتغيرات القانونية ، وحصص إعادة التوطين وغيرها.[17]

وعموما يمكن حصر الأهداف الأساسية للميثاق العالمي حول اللاجئين لسنة 2018 في أربعة أهداف أساسية وهي:

1 تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة.

---

[14] الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

[15] . الأمم المتحدة: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الجزء الثاني ، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ، الدورة 73 ،الملحق 12 ص:1

[16] تشير الأبحاث إلى أن مناخ الأرض يتغير بمعدل تجاوز معظم التوقعات العلمية ، ونتيجة لذلك فقد بدأت بعض الأسر والمجتمعات تعاني من الكوارث ، وعواقب تغير المناخ ، ما أجبرهم على مغادرة منازلهم بحثا عن حياة جديدة ، تدرك المفوضية خطورة العواقب المترتبة عن تغير المناخ بما في ذلك بالنسبة للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بأمرهم ، إن الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تبنته أغلبية ساحقة في الجمعية العامة لأمم المتحدة في ديسمبر 2018 يعالج مباشرة هذه المخاوف المتزايدة ، ويقر بأن المناخ والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية تتقاطع بشكل متزايد مع دوافع تحركات اللاجئين ، ملخص مأخوذ من مقال المفوضية ترحب بالاتفاق بشأن ميثاق الهجرة منشور موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

[17] دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن اللاجئين ، وتلتزم باستجابة أكثر فعالية وإنصافا ، مقال منشور على موقع المفوضية السامية اشؤون اللاجئين ص 2 www unhcr org

2 تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات.

3 زيادة إمكانية اللجوء إلى الحول المتمثلة في قبول اللاجئين في بلدان أخرى.

4 دعم تهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة.

ويسعى الاتفاق العلمي إلى تحقيق هذه لأهداف الأربعة المرتبطة والمتداخلة ، باستحضار الارادة السياسية ، وتوسيع قاعدة الدعم ، واتخاذ ترتيبات تمكن الدول وسواها من اصطحاب المصلحة المعنيين من تقديم مساهمات أكثر انصافا واستدامة وقابلية للتنبؤ بها.[18]

وفي حالة تحقق الأهداف اعلاه فيمكن الوصول إلى نتائج ايجابية تعود بالنفع على وضعية اللاجئين ، والتي يمكن أن تشهد تحسنا في تعليم الفتيان والفتيات اللاجئين ، وفي إمكانية وصول جميع اللاجئين إلى الخدمات الصحية ، والمزيد من فرص كسب العيش ، كما سيتم التعامل بطريقة مختلفة لمشاركة المجتمعات المستضيفة مع اللاجئين.

وسوف تحصل بلدان مستضيفة مثل أوغندا أو رواندا أو منطقة أمريكا الوسطى أو لبنان – الذي تواجه بنيته التحتية وخدماته الصحية عبئ هائلا نظرا لاستضافته مليون لاجئ – على الدعم الذي تحتاج إليه للاستجابة الاحتياجات اللاجئين ، والمجتمعات المستضيفة لهم على حد سواء ،كما سيضمن الميثاق دعم دول مثل لبنان ليس فقط بمنظر انساني ، ولكن من المنظور التعاون الانمائي.

والسعي كذلك إلى للحصول على المزيد من أماكن إعادة التوطين ، وإيجاد المزيد من الطرق التي تسمح للاجئين بالانتقال إلى دولة ثالثة من خلال شمل الأسرة ، أو المنح الدراسية لطلاب ، أو التأشيرات إنسانية لكي يتمكن اللاجئون من السفر بأمان (وهذا ما نسميه "المسارات التكميلية ") وسيكون هناك المزيد من الدعم على شكل ترتيبات احتياطية مما يوفر الدعم التقني للبلدان المستضيفة في مناطق كثيرة بدأ من جميع البيانات وتحليلها ، وصولا إلى إدارة البيئة.[19]

وبعد التطرق إلى السياق التاريخي للميثاق العالمي حول اللجوء ، وكذا الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، سيتم الانتقال إلى الفقرة الموالية للحديث عن قواعد عمل الميثاق العالمي حول اللجوء وتقيميه.

ثانيا : قواعد عمل الميثاق العالمي حول اللجوء وتقيميها.

عمل واضعي الميثاق العالمي حول اللجوء على وضع قواعد عمل هذا الأخير ، والتي ترتكز بالأساس على تقاسم الأعباء والمسؤوليات من خلال الترتيبات المعتمدة ، وكذا الآليات والأدوات التي تحقق التعاون الدولي لمعالجة مشكلة اللاجئين ، إلا أنه بالرغم من ذلك ، فإن هذا الميثاق سجل عليه مجموعة من العيوب التي تعرقل تطبيقه.

[18] الأمم المتحدة : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي اشؤون اللاجئين ، مرجع سابق ، ص:3

[19] تقرير : أريان روميري 8 مارس 2018 منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

أ قواعد عمل الميثاق العالمي حول اللجوء لسنة 2018

من أهم المبادئ التي جاء بها الميثاق العالمي حول الجوء تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول في التعاطي لمشكلة اللاجئين ، أي التعاون الدولي من أجل تخفيف الأعباء على الدول الأكثر استضافة للاجئين ، وذلك من خلال ترتيبات على المستوى الدولي ، وكذا الوطني والإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الآليات ، والأدوات لتحقيق هذه الأهداف (1) ، إلا أن هذا الميثاق لا يخلو من العيوب ، إذ تتخلله مجموعة من العيوب التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف على مستوى النهوض بوضعية اللاجئين وتحسينها. (2)

1 تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول

تقدم البلدان التي تستقبل اللاجئين ، وتستضيفهم لفترات طويلة في كثير من الأحيان اسهاما هائلا من مواردها المحدودة من أجل المنفعة الجماعية ، ومن الضروري أن تحصل هذه البلدان على دعم ملموس من المجتمع الدولي ككل في قيادة التصدي لهذا الوضع.[20]

عمل الميثاق العالمي حول الهجرة لسنة 2018 على تبني ترتيبات تسعى إلى تقاسم الأعباء ، والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا ، وقابلية للتنبؤ مع البلدان والمجتمعات المضيفة ، ودعم السعي لإيجاد الحلول ، ويشمل ذلك عند الاقتضاء تقديم المساعدات إلى البلدان الأصلية.

ولضمان الأعمال الكاملة لمبادئ التضامن والتعاون الدوليين ،تم جعل ترتيبات تقاسم المسؤوليات على الصعيد الدولي ثم الوطني وكذلك الاقليمي.

-الترتيب العالمي من أجل التعاون الدولي(المنتدى العالمي للاجئين)

سيعقد منتدى عالمي دوري للاجئين على المستوى الوزاري لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين ، لإعلان تعهدات ومساهمات ملموسة من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي ، والنظر في الفرص والتحديات ، والسبل الكفيلة بتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

وسيتم عقد المنتديات من خلال كل أربع سنوات ما لم تتفق الجمعية العامة على خلاف ذلك ، ضمانا لاستمرار الزخم ، والإدارة السياسية ، وستشارك في عقد المنديات ، واستضافتها دولة واحدة ، أو أكثر مع المفوضية ، مع تقديم دعوة للأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة فيها ، وستعقد المنتديات من حيث المبدأ في جنيف تيسيرا لمشاركة جميع الدول فيها.[21]

-الترتيبات على المستوى الوطني:

استنادا إلى الممارسات الجديدة ، والاعتراف بأهمية القيادة الوطنية يمكن أن تضع البلدان المضيفة المعنية ترتيبات وطنية لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المعنيين الساعيين لتحقيق استجابة شاملة ، من خلال اعمال

[20] الأمم المتحدة: تقرير مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق، ص:4

[21] نفس المرجع ، ص: 5

الدول المضيفة ترتيبات وطنية وسبل عملها ، و كذلك الحاجة إلى تنمية قدرات السلطات الوطنية ذات الصلة للإنجاز هذا العمل.

ومن شأن هذه الجهود أن تدعم وضع خطة شاملة ترعاها قيادة وطنية ، وتنسق مع السياسات والأولويات الوطنية ، بمساعدة المفوضية ، وأصحاب المصلحة المعنيين الاخرين حسب الاقتضاء ، وتحديد أولويات السياسة العامة ، وضع الترتيبات المؤسسية والتنفيذية في إيجاد الحلول ، والتي من بينها اعادة التوطين ، والمسارات التكميلية لقبول اللاجئين في البلدان الثالثة ، فضلا عن العودة الطوعية إلى الوطن ، ومساندة الترتيبات الوطنية بوسع البلدان المضيفة أن تلتمس تفعيل منصات الدعم[22].

وقفي الاخير نشير إلى أنه لتحقيق تقاسم الأعباء والمسؤوليات من خلال الترتيبات اعلاه ، لابد من مجموعة من الاليات التي نص عليها الميثاق العالمي حول اللجوء ، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفقرة التالية .

2 الاليات والأدوات الرئيسة لتحقيق تقاسم الأعباء ال والمسؤوليات.

عمل الميثاق العالمي حول اللجوء على تبني مجموعة من الآليات ، والأدوات الرئيسة من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة ، وذلك عير التفعيل الحقيقي لمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات[23] ، وتم وتتمثل هذه الأدوات في :

–التمويل واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية

لئن كانت مساهمات المجتمع الدولي ككل في تقاسم الأعباء والمسؤوليات نتجاوز التمويلات ، فإن حشد التمويل العام والخاص في الوقت المناسب ، وعلى نحو كاف ومستدام وقابل للتنبؤ يشكل عنصرا أساسيا في تنفيذ الاتفاق العالمي تنفيذا ناجحا ، مع الأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تحقيق الحد الأقصى في الفعالية ، والكفاءة في استخدام الموارد ، ومنع اصطحاب التدليس ، وضمان الشفافية ، وخلق سبل جديدة من بينها :

---

[22] نفسه ص 6

[23] وفي الحديث عن اليات تقاسم الأعباء والمسؤوليات أكد اريان روميري في تقرير 8 مارس 2018 : " على أنه عندما يتعرض بلد لتدفق واسع النطاق ، كما حدث في بنغلاديش ، أو أوغندا في اخر تدفق للاجئين الكونغوليي ، نحتاج سريعا إلى معرفة احتياجات الناس والتأثير على البلد المستقبل للاجئين ، ثم يتعين علينا توفير معلومات عن الاحتياجات على صعيد الدعم المالي ، والمساعدة الإنسانية ، والتعاون الإنساني للمجتمع الدولي بشكل عام ، وانتظار معرفة ما إذا كانت بعض البلدان ستقدم وتقول : نعم ، سوف أتعهد بتقديم التمويل ، سوف أساعد في مجال التعليم ، سوف أساعد في مجال الخبرة الفنية من خلال الترتيبات الاحتياطية لضمان عدم اختفاء الغابات بسبب التدفق الهائل من الناس إلى منطقة معينة (يحدث هذا حاليا في بنغلاديش)، نعم ، سوف نزيد فرص اعادة التوطين ، لذا فإن ما نريد تحقيقه هو تحفيز الدعم بصورة سريعة للغاية : الدعم السياسي والمالي في مجال اعادة التوطين حتى تشعر البلدان عندما تواجه مثل هذه الحالة بأنها ليست بمفردها ، وبأنها ليست معزولة ، وبأن لا أحد يهتم بأمرها ، وبأن المجتمع الدولي يهتم بالناس ولكن أيضا بالبلد المتأثر ، ويتضامن معه ، ويتصرف بتضامن معه ،هذا هو الغرض بالفعل " منشور على الموقع الالكتروني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين : unhcr org www

***المساعدة الانسانية** : تسعى الدول والجهات الفاعلة الاخرى إلى تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب الكافية ، والقائمة على الاحتياجات للتعامل مع حالات الطوارئ والحالات المطلوبة .

***التعاون الإنساني** : اعمال الدول والجهات الفاعلة الاخرى على تكتيف مشاركتها في دعم اللاجئين على مستوى الموارد الإنسانية ، مع بذل الجهود من أجل فعالية المساعدات الإنمائية ، واتساعها بروح الشراكة .

* **زيادة مساهمات القطاع الخاص إلى أقصى حد** : بناء على طلب من البلد المضيف المعني للبلد الأصلي ، يمكن أن يبحث عن القطاع الخاص بالاشتراك مع الدول والمؤسسات ، وأصحاب المصلحة المعنيين الاخرين في التدابير السياسية ، وترتيبات ازالة المخاطر ، والفرص المتاحة لاستثمار القطاع ، وتعزيز الهياكل الأساسية وإيجاد فرص عمل ، مع الحصول على المنتجات المالية والخدمات الاعلامية لفائدة اللاجئين والبلدان المضيفة.[24]

كما يجب الاشارة إلى أن البنك الدولي سيعمل على تمويل البلدان المنخفضة الدخل التي تستضيف اللاجئين لتطوير مناطق معينة تتم فيها استضافة اللاجئي ، من خلال المنح والقروض بشروط ميسرة الغاية تأخذ في الاعتبار الفوائد التي تعود على اللاجئين ، والمجتمعات المستضيفة ، لذا فإن حقيقة استفادة المجتمعات المستضيفة منها يجعلها استثمارا في تنمية البلاد ، وينظر البنك إليها من حيث الجدوى المالية ، والفوائد الطويلة الأجل للبلاد.[25]

-نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة

مع الاعتراف بالمسؤولية الرئيسة الواقعة على عاتق الدول وسيادتها سيتبع نهج اصحاب المصلحة المتعددين والشراكة ، على نحو يتناسق مع الأطر القانونية في هذا الشأن ، وفي تنسيق وثيق مع المؤسسات الوطنية ، مع قيام المفوضية بدور داعم وحافز ، فضلا عن اضطلاعها بمسؤوليات ولايتها.

واعترافا بالعمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني اتجاه اللاجئين ، بما في ذلك المنظمات التي يقودها اللاجئين ، والنساء والشباب ، أو ذوي الإعاقة ، وتلك التي تعمل على الصعيدين امحلى والوطني ، ستساعد هذه المنظمات في تقيم مواطن القوة والاحتياجات المجتمعية ، والتخطيط الشامل والميسور ، وتنفيذ البرامج ، وكذا القرارات.[26]

---

[24] pacte mondial sur les refugies projet final ou 26 juin 2018 page 8

[25] تقرير اريان روميري 8 مارس 2018 منشور على الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين
www unhcr org

[26] وفي نفس السياق أنشأ البنك الدولي ما يسمى "نافذة اللاجئين " وهي أداة مالية محددة لبلدان منخفضة الدخل التي تأثرت بالنزوح القسري –2 مليون دولار امريكي على مدى بضع سنوات–المساعدة في معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات اللاجئين في جزء من بلد معين .

وفي الأخير نشير إلى أن هناك آلية أخرى لتحقيق تقاسم الأعباء ، والمسؤوليات وهي : البيانات والأدلة التي تساعد على اعداد السياسات والاستثمارات ، والبرامج التي تدعم العودة الطوعية إلى البلدان الأصلية ، وإعادة إدماج العائدين فيها .

انطلاقا مما سبق يتضح أن الميثاق العالمي حول اللجوء لسنة 2018 ، جاء بمجموعة من القواعد التي تهدف بالأساس بالنهوض بالوضعية المزرية للاجئين على الصعيد الدولي من خلال مجموعة من الاليات ، إلا أنه يمكن تسجيل مجموعة من العيوب والنواقص التي تعتري هذا الميثاق ، وهذا ما سوف يتم الوقوف عليه في الفقرة التالية :

ب عيوب ونواقص الميثاق العالمي حول اللجوء لسنة 2018

لم يفلح الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي بادرت الأمم المتحدة بوضعه ، في تحقيق تغير حقيقي لحوالي 25 مليون لاجئ ، ففي يوليوز 2018 وبعد 18 شهرا من المشاورات صدرت النسخة النهائية من الميثاق الذي يهدف إلى تحسين استجابة المجتمع الدولي لحالات التشريد القسري والجماعي ، إلا أنها جاءت مخيبة للآمال ، فهي لا تعدو أن تكون فهي لا تعدو أن تكون مخططا مخزيا للتنصل من المسؤولية.

ولن يكون من شأن هذا " الميثاق " أن يغير أوضاع اللاجئين من طائفة " الروهينغيا " الذين وصلوا مؤخرا إلى بنغلاديش ، ولا أوضاع جيل من الشبان الصوماليين الذين ولدوا في مخيمات اللاجئين في كينيا ، أو أوضاع اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل وسط ظروف مدمرة بلا وضع قانوني محدد على جزيرة ناورو طوال السنوات الخمس الماضية ، وأما فيما يتعلق بمناطق إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي تأوي حاليا حوالي 13 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم ، فلن يوفر " الميثاق " أي نوع من المساعدة.[27]

وفيا يلي أهم العيوب التي أكدت عليها منظمة العفو الدولية من خلال الموقع الرسمي لها :

1 أصوات اللاجئين تذهب أد.راج الرياح

لم يسمع بمحتوى " الميثاق العالمي بشأن اللاجئين" سوى قلة قليلة من اللاجئين في العالم ،ولم يتم التشاور معهم بخصوص عملية صياغته أو محتواه ، ولم تتح لهم فرصة المشاركة في مفاوضات إقراره ، وقد كان القصد من هذا " الميثاق " أن يكون شاملا ووافيا وجامعا لأفضل الممارسات فيما يتعلق باللاجئين ، إلا أن الزخم الذي كان يطمح إلى إقرار التزامات محددة وشروط ملزمة ، قد قوض من خلال الجولات الأولى من المناقشات ، فقد خلت مسودة الميثاق الأولية إلى حد كبير من الالتزامات المترتبة بموجب قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين ، يل استبعدت مبادئ أساسية ، مثل مبدأ حظر الاعادة القسرية ، ومبدأ الحق في طلب اللجوء ،كما أغفلت مسألة

[27] اللاجئون بحاجة ماسة إلى تغير حقيقي : منشور على الموقع الرسمي لمنطقة العفو الدولية www amnesty org 10/11/2019

تغير المناخ باعتباره سببا من أسباب التشريد القسري ، ولم يخصص مجال يذكر لإدراج آراء اللاجئين في نظم أية آلية ، وأما ما بقي في النهاية فهو التحيز الشديد لمصالح الدول،بدلا من التحيز لحقوق اللاجئين.[28]

2 تخفيضات شديدة في حصص إعادة التوطين من جانب بعض الدول

إلا أن الأمر الأكثر مدعاة للغضب هو المبادرات التي اتخذتها بعض الدول خارج نطاق المفاوضات بخصوص " الميثاق " ، حيث أظهرت إجراءات هذه الدول أنه من غير المحتمل أن تلتزم حتى بالطموحات التي أوصى بها الميثاق ، فقبل وضع اللمسات الأخيرة على الصياغة النهائية للنص الميثاق ، أفادت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بحدوث انخفاض بمقدار نحو 54 في المائة من في الفرص المخصصة لإعادة التوطين حيث بلغت 75188 فرصة مقابل 183206 فرصة في العام الماضي ، وذلك بسبب تخفيض حصص إعادة التوطين التي توفرها الدول ، وهو أقل كثيرا من عدد الفرص المطلوبة الذي حددته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهو 2،1 مليون فرصة.

فعلى سبيل المثال خفضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحصة المخصصة لقبول اللاجئين إلى 45 ألف لاجئ ، وهو أدنى مستولى لها مند إصدار قانون اللاجئين المحلي في عام 1980 ، وتعتزم الولايات المتحدة على ما يبدو تخفيض الحصة المذكورة إلى 30 ألف لاجئ في عام 2019 ، وفي الوقت نفسه وثقت منظمة العفو الدولية ما لحق بالآلاف من طالبي اللجوء من أضرار كارثية لا يمكن إصلاحها نتيجة سياسات إدارة ترامب المتعلقة بالحدود والهجرة ، حيث شملت هذه السياسات فصل الأطفال عن عائلاتهم ، واحتجاز الأطفال والعائلات فيما يمثل انتهاكا للقانون الأمريكي ، والقانون الدولي على حد سواء.[29]

3 الاعادة القسرية

في أوربا اعادت بعض الدول قسرا أعدادا متزايدة من الأفغان الذين لم يتمكنوا من الحصول على وضع لاجئ[30]، أو على أية أشكال أخرى من الحماية الدولية ، وبالرغم من تدهور الموقف الأمني في أفغانستان ، وما تضمنه تقارير الأمم المتحدة من وقوع أعداد كبيرة من القتلى في صفوف المدنيين هناك ، وقد وثقت منظمة العفو الدولية المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون العائدون إلى أ أفغانستان من جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والعنف المتفشي ، ومع ذلك فقد شهد عام 2018 ترحيل 75 شخصا قسرا فنلنديا ،366 شخصا قسرا من ألمانيا ،

---

[28] نفسه ، ص:1.

[29] منشور على الموقع الرسمي للعف لمنظمة العفو الدولية www Amnesty org

[30] وهو ما جعل المفوضية السامية اشؤون اللاجئين في شخص السيد فليبو غراندي المفوض السامي يؤكد ان الأفغان بحاجة ماسة إلى اللجوء ، فلا يجب أن يتم تحميلهم وزر بضعة جرائم تحدث في أوربا ، وبالتالي على الدول الأوربية عدم التسرع في إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم حيث ينعدم الأمن ، وسلسلة من التفجيرات الانتحارية ، والهجمات التي تشهدها أفغانستان ،بما في ذلك من تهديدات حركة طالبان ، وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية ، هذه التصريحات للمفوض السامي لشؤون اللاجئين التي جاءت على خلفية غضب بعض الحكومات الأوربية من الجرائم المنعزلة ، كالهجمات التي شهدتها مؤخرا ألمانيا وفرنسا.

وإعادة حوالي 28 شخصا قسرا من هولندا ، وإعادة 15 شخصا قسرا من النرويج ، هذا بالإضافة إلى ترحيل حوالي 10 ألاف أفغاني من أوربا خلال الفترة ما بين عامي 2015-2016.[31]

4 التنصل من المسؤولية

تقاعست الحكومات الأوربية أيضا عن إصلاح قواعد اللجوء ، أو الاتفاق على نظام موحد لتقاسم المسؤولية والتعاون من أجل حماية ومساعدة اللاجئين داخل أوربا ، ونتيجة لذلك فما زالت دول المواجهة تتحمل نصيبا غير متناسب من المسؤوليات فيما يخص عملية بحث طلبات اللجوء والبث فيها ، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في أعداد القادمين إلى اوربا ، فقد واصل الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء في المضي قدما في ممارسات الاستعانة بجهات خارجية ، والتي تهدف إلى إبقاء اللاجئين مشردين بعيدا عن الحدود الأوربية ، مع إلقاء المسؤولية على كاهل الحكومات في إفريقيا وفي أماكن أخرى[32].

وما زال اللاجئون والمهاجرون العالقون في ليبيا يتحملون القسط الأكبر من عواقب السياسات الأوربية ، التي تدعم السلطات الليبية في اجراءاتها لمنع خروج هؤلاء الأفراد من حدودها ، واعتراض طريق أولئك الذين يخاطرون بحياتهم أملين في بلوغ بر الأمان ، والتمتع بحياة أفضل في أوربا ، فخلال فصل الصيف وردت أنباء تفيد بأن أكثر من 1200 شخص قد لقوا مصرعهم ، أو فقدوا في البحر المتوسط كما تعرض ألاف الأشخاص لاعتراض طريقهم في عرض البحر ،وأجبروا على العودة على أعقابهم إلى ليبيا ،لكي يواجهوا هناك مخاطر الاعتقال التعسفي والعنف والإيذاء والاستغلال[33].

وكان من شأن الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوربي وتركيا ، والذي يعد نموذجا بارزا للتنصل من المسؤولية ، أن يؤدي إلى بقاء الآلاف من اللاجئين والمهاجرين قابعين في مخيمات مكتظة ومزرية ، يشرف عليها الاتحاد الأوربي على الجزر اليونانية ، وهناك تعيش نساء وفتيات عرضة للخطر على وجه الخصوص ، حيث يتعرضن للتحرش ، والعنف الجنسي ،وغير ذلك من الانتهاكات.

وفي اسرائيل استهلت الحكومة عام 2018 بإعلان الإجراءات الخاصة بها بشأن الترحيل إلى " بلدان أخرى " ، وبموجبها تصدر اشعارات ترحيل الرجال السودانيين ، والاريتريين الذين يعيشون بمفردهم ممن لم يتقدموا بطلبات الجوء بحلول نهاية عام 2017 ،أو رفضت طلبات الجوء التي تقدموا بها على أن يكون الترحيل إما إلى بلدهم الأصلي ، أو إلى بلدين آخرين لم يحدد اسمها ، ولكن من المفهوم عموما أنهما أوغندا ، ورواندا ، وفيما يتعلق بمن يرفضون المغادرة فسوف يحتجزون إلى حين رضوخهم لتنفيذ ذلك ، وإلا سوف فسوف يتم ترحيلهم قسرا ، وقد أدت دعاوى قضائية أمام المحاكم إلى وقف تنفيذ تلك الاجراءات ، إلا أنها لم توقف محاولات اسرائيل التنصل

[31] وفي هذا الإطار أدانت المحكمة الأوربية فنلندا بسبب لاجئ تم ترحيله لعراق ، وبعد عودته بثلاث أسابع لهذه الأخيرة ، تم اطلاق النار عليه وقتل في مسقط رأسه بغداد ، حيث اعتبرت المحكمة الأوربية فنلندا انتهكت الأحكام الواردة في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ، وخاصة المادتين 2 و 3 منها .

[32] بدواعي غالبا ما تكون أن هؤلاء لاجئين يرتكبون جرائم ، وفي هذا الصدد أكد المفوض السامي لشؤون اللاجئين فليبيو غراندي أنه إذا كان أي شخص ، سواء كان طالبي اللجوء ، أو لاجئ يرتكب جرائم يجب استبعاده من وضع لا جئ.

[33] نفسه ، ص:1

من مسؤوليتها عن أولئك اللاجئين وطالبي الجوء ، وإلقاء المسؤولية على عاتق أوغندا التي تأوي لوحدها حوالي 1،3 مليون لاجئ ، ويمثل هذا العدد أكبر مجموعة من اللاجئين في إفريقيا ، واحدا من أكبر خمس مجموعات من اللاجئين على مستوى العالم ، وتعتبر تلك الاجراءات انتهاكا لالتزام اسرائيل القانوني باحترام مبدأ عدم الاعادة القسرية[34].

خاتمة :

اتضح بما لا يضع مجالا للشك أن توفير الحماية اللازمة للاجئين ، وتحسين ظروفهم ، لا يمكن أن يتحقق بدون تبني المسؤولية التضامنية بين المجتمع الدولي ، فعلى الرغم من تنصيص الميثاق العالمي حول اللجوء على تقاسم الأعباء والمسؤوليات ، إلا أن وضعية اللاجئين ما زالت تعيش نوع من الصعوبات الكبيرة خاصة أمام تنصل بعض الدول من المسؤولية ، وهو ما يؤدي إلى عدم المساواة بين الدول في التعاطي مع مشكلة اللاجئين ، وذلك راجع إلى كون الميثاق العالمي حول اللجوء ليس ملزما ، ولا يتضمن أي عقوبات على الدول التي تتنصل من المسؤولية.

المراجع

الكتب

برهان أمر الله ، حق اللجوء السياسي ، دراسة نظرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999

فاطمة الزهراء بومعزة ،الحماية الدولية للاجئين رسالة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون دولي وحقوق الإنسان ، جماعة محمد خيضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ،2015-2016.

المقالات:

آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، مقال منشور في الموقع الالكتروني www aches org ،تاريخ الاطلاع

-اعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين ، اجابة على أكثر الأسئلة تكرارا ، ،منشور على الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

-تقرير اريان روميري 8 مارس 2018 منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www unhcr org

-دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن اللاجئين ، وتلتزم باستجابة أكثر فعالية وإنصافا ، مقال منشور في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www aches org

-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951

المنتدى العالمي الخامس لرؤساء البلديات حول الحركية والهجرة والتنمية الانسانية ، مراكش في ديسمبر، 2018

[34] منظمة العفو الدولية : اللاجئون بحاجة إلى تغيير حقيقي ص :2

–مليون لاجئ ، احصائيات منشورة في الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

www unhcr org

–الاتفاق العالمي للاجئين : كيف يختلف عن اتفاق المهاجرين ، وكيف سيساعد الناس المضطرة للفرار من بلادها ؟ أخبار الأمم المتحدة ، منشور على موقع www news unhcr org

. الأمم المتحدة : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الجزء الثاني، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ، الدورة 73 ،الملحق 12

pacte mondial sur les refugies projet final ou 26 juin 2018